

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ٢٢ رمضان سنة ١٤١٢ هـ . الموافق ٢٥ آذار سنة ١٩٩٢ م . العدد ٣٨١٣

قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٢
قانون محكمة العدل العليا

مديرية المطابع الحكومية

إعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم الى عاصمة ملكه
السعيد من سفرتة الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاربعاء الواقع في
١٨/٣/١٩٩٢ م

رئيس الوزراء
الشريف زيد بن شمكر

١٩٩٢/٣/١٨

مكتبة الملك

مخبر الحين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونابر بصدره
وأضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ١٢ - لسنة ١٩٩٢ قانون محكمة العدل العليا

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون محكمة العدل العليا لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

الوزير	:	وزير العدل
الحكومة	:	محكمة العدل العليا المنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون
القضاء	:	العمل في وظيفة قضائية تطبق عليها أحكام قانون استقلال القضاء المعمول به

المادة ٣ - ١ - تنشأ محكمة تسمى (محكمة العدل العليا) يكون مقرها في عمان .

ب - يتم تشكيلها من رئيس وعدد من الاعضاء القضاة .

ج - مع مراعاة أحكام المادة ٥ من هذا القانون تسري على رئيس المحكمة وقضاها ورئيس النيابة العامة الادارية لديها وعلى مساعديه الاحكام والقواعد القانونية التي تسري على القضاء النظاميين بما في ذلك احكام قانون استقلال القضاء المعمول به .

د - يكون رئيس المحكمة برتبة رئيس محكمة تمييز كما يكون القاضي فيها برتبة قاضي تمييز .

المادة ٤ - يشترط فيه من يعين رئيسا لمحكمة العدل العليا او قاضيا او رئيسا للنيابة العامة الادارية فيها ان تتوافر فيه أي من الشروط التالية :

١ - ان يكون قد عمل في القضاء مدة لا تقل عن مشرين سنوية .

ب - ان يشغل وظيفة مستشار قانوني في احدى الوزارات او الدوائر الحكومية المدنية او وظيفة قضائية بالقوات المسلحة او الامن العام بالاضافة الى العمل في القضاء وممارسة المحاماة مدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة على ان يكون قد عمل من هذه المدة في القضاء والامانة مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .

ج - ان يكون قد مارس المحاماة مدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة .

د - ان يكون برتبة استاذ مدة لا تقل عن خمس سنوات في تدريس القانون في احدى الجامعات الاردنية وعمل في القضاء او المحاماة في الاردن مدة لا تقل عن خمس سنوات .

المادة ٥ - ١ - تنشأ لدى المحكمة رئاسة للنيابة العامة الادارية تشكل من رئيس يكون برتبة قاضي تمييز ومساعد له او اكثر - ويشترط في من يعين بمساعدا لرئيس النيابة العامة الادارية لدى المحكمة او ينقل اليه هذه الوظيفة :-

١ - ان يكون قد عمل في القضاء مدة لا تقل عن عشر سنوات .

٢ - او اشغل وظيفة مستشار قانوني لدى احدى الوزارات او الدوائر الحكومية المدنية او وظيفة قضائية في القوات المسلحة او الامن العام مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .

٣ - او عمل في القضاء والمحاماة مدة لا تقل عن عشر سنوات .

٤ - او مارس المحاماة مدة خمس عشرة سنة على الاقل .

ب - يمثل رئيس النيابة العامة الادارية او من يفوضه من مساعديه خطيا اشخاص الادارة العامة لدى محكمة العدل العليا في الدعوى سواء كانوا مدعين او مدعى عليهم ، وفي جميع اجراءاتها ولاخر مرحلة من مراحلها .

المادة ٦ - يعين رئيس المحكمة وقضاها ورئيس النيابة العامة الادارية لديها ومساعدوه بارادة ملكية سارية بناء على قرار من المجلس القضائي .

المادة ٧ - ١ - للوزير في حالة الضرورة ان ينتدب بصورة مؤقتة ولدة لا تزيد على ثلاثة اشهر :

١ - ايا من قضاة المحكمة ورئيس النيابة العامة الادارية فيها ليعمل قاضيا في محكمة التمييز او رئيسا لمحكمة استئناف .

٢ - ايا من قضاة محكمة التمييز ليعمل قاضيا في المحكمة او رئيسا للنيابة العامة الادارية لديها .

٣ - ايا من مساعدي رئيس النيابة العامة الادارية لدى المحكمة ليعمل قاضيا في اي محكمة من محاكم البداية او مساعدا للنائب العام .

ب - للمجلس القضائي بناء على تنسيب الوزير بتحديد الانتداب في اي حالة من الحالات المنصوص عليها في الفقرة ١ - من هذه المادة للمدة التي تنتهيها الضرورة .

المادة ٨ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرة ٢ من هذه المادة تتمتع المحكمة من هيئة او اكثر يشكلها رئيس المحكمة تتألف من رئيس واربعة قضاة على الاقل ، ويحيل الرئيس الدعوى المقدمة الى المحكمة على هيئتها .

ب - اذا لم يكن رئيس المحكمة مشتركاً في اي هيئة من هيئاتها فيرأسها القاضي الاعلى رتبة من اعضائها او اقدمهم في الرتبة اذا تساوا فيها ، ويرأسها اقدمهم في التعيين في القضاء اذا تساوا في الاقدمية وفي الرتبة اذا تساوا في تلك الاعتبارات جميعها فيرأس الهيئة اكبر اعضائها سنياً .

ج - اذا رأت احدى هيئات المحكمة الرجوع عن مبدأ قانوني كانت قد قررتة هي او هيئة اخرى ، او تبين لها ان في الدعوى المعروضة عليها مبدأ قانوني مستحدثا او هاماً تتمتع المحكمة بكامل اعضائها باستثناء الغائب منهم لاي سبب من الاسباب وذلك للنظر في الدعوى واصدار الحكم فيها بما تراه موافقا بشأن ذلك المبدأ .

المادة ٩ - ١ - تختص المحكمة دون غيرها بالنظر في الطعون المقدمة من ذوي المصلحة والمتعلقة بما يلي :

١ - الطعون بنتائج انتخابات مجالس الهيئات التالية :-
البلديات ، غرف الصناعة والتجارة والقطاعات ، والجمعيات والنوادي المسجلة في المملكة ، وفي سائر الطعون الانتخابية التي تجري وفق القوانين والانظمة النافذة المعمول بها .

٢ - الطعون التي يقدمها ذوو الشأن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة او المتعلقة بالزيادة السنوية ، او بالترقية او بالتأجيل او الانتداب او الاعارة .

٣ - طلبات الموظفين العموميين بإلغاء القرارات الادارية النهائية الصادرة بحقهم على التماس او الاستبعاد او فصلهم من وظائفهم او نفيهم لها او ايقافهم من العمل بغير السريق القانوني .

٤ - طلبات الموظفين العموميين بإلغاء القرارات النهائية الصادرة بحقهم من قبل السلطات التاديبية .

- ٥ - المنازعات الخاصة بالرواتب والملاوات والحقوق التعاقدية المستحقة للموظفين العموميين أو المتقاعدين، لهم أن يرفعوا دعواهم.
- ٦ - الطعون التي يقدمها أي متضرر بطلب إلغاء أي قرار أو إجراء بموجب أي قانون يخالف الدستور أو أي نظام يخالف الدستور أو القانون.
- ٧ - الطعون التي يقدمها أي متضرر بطلب وقف العمل بأحكام أي قانون مؤقت مخالف للدستور أو نظام مخالف للقانون أو الدستور.
- ٨ - الطعون والمنازعات والمسائل التي تعتبر من اختصاص المحكمة بموجب أي قانون آخر.
- ٩ - الدعاوى التي يقدمها الأفراد والهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية.
- ١٠ - الطعن في أي قرار إداري نهائي حتى لو كان محصنا بالقانون الصادر بمقتضاه.
- ١١ - الطعن في أي قرارات نهائية صادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي فيما عدا القرارات الصادرة عن هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل.
- ب - تختص المحكمة في طلبات التعويض عن القرارات والإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١ - السابقة من هذه المادة سواء رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعية.
- ج - ١ - لا تختص محكمة العدل العليا بالنظر في الطلبات أو الطعون المتعلقة بأعمال السيادة.
- ٢ - لا تقبل الدعوى المقدمة من أشخاص ليست لهم مصلحة شخصية.

- المادة ١٠ - تقام الدعاوى على من أصدر القرار المطعون فيه ويشترط أن تستند الدعوى على سبب أو أكثر من الأسباب التالية : -
- أ - عدم الاختصاص .
- ب - مخالفة الدستور أو القوانين أو الأنظمة أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها .
- ج - اضرار القرار أو إجراءات إصداره بمصير في الشكل .
- د - إساءة استعمال السلطة .

المادة ١١ - يعتبر في حكم القرار الإداري رفض الجهة المختصة اتخاذ القرار أو امتناعها عن اتخاذه ، إذا كان يترتب عليها اتخاذه بمقتضى التشريعات المعمول بها .

المادة ١٢ - أ - مع مراعاة أحكام الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة تقام الدعوى لدى المحكمة باستدعاء خطي يقدم إليها خلال ٦٠ ستين يوما من تاريخ تبليغ القرار الإداري المشكوك منه للمستدعي أو من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو بأي طريقة أخرى إذا كان التشريع ينص على العمل بالقرار من ذلك التاريخ أو يقضي بتبليغه لذوي الشأن بتلك الطريقة .

ب - في حالة رفض الجهة المختصة اتخاذ القرار أو امتناعها من ذلك وفقا لما هو مبين في المادة ١١ من هذا القانون تبدأ مدة الطعن المنصوص عليها في الفقرة ١ - من هذه المادة بعد انقضاء ٣٠ ثلاثين يوما من تاريخ تقديم المستدعي طلبا خطيا لتلك الجهة لتتخذ ذلك القرار .

ج - تقبل دعوى الطعن بالقرارات الإدارية المتعدية في أي وقت دون التقيد بميعاد .

المادة ١٣ - أ - مع مراعاة أحكام الفقرة ب من المادة ٥ من هذا القانون لا تصح الدعوى لدى المحكمة إلا إذا كان استدعاؤها بوقت من محام استاذ (مارس المجاباة بهذه الصفة لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو عمل في وظيفة قضائية لمدة مماثلة قبل ممارسته للمحاماة) بوكالة المستدعي لتقديم الدعوى وتبليغها لدى المحكمة في جميع إجراءات المحاكمة وحتى صدور الحكم النهائي فيها .

ب - يشترط في استدعاء الدعوى التي تقام لدى المحكمة ما يلي : -

- ١ - أن يكون مطبوعا بوضوح وعلى وجه واحد من كل ورقة .
- ٢ - أن يدرج فيه وجوه عن وفائع الدعوى ومضمون القرار المطعون فيه وأسباب الطعن والطلبات التي يريدها المستدعي من دعواه بصورة محددة .

المادة ١٤ - أ - يرفق استدعاء الدعوى بالبيّنات الخطية التي يستند إليها المستدعي في إثبات دعواه وقائمة بأسماء الشهود الذين يعتد بهم شهادتهم في ذلك الإثبات ، كما يرفق الاستدعاء بالقرار المطعون فيه إذا كان قد تم تبليغه للمستدعي ، ويجوز أرفاق الاستدعاء بنسخ أو صور من تلك البيّنات الخطية على أن تكون مصدقة من محامي المستدعي بأنها مطابقة لأصولها .

ب - تستثنى من أحكام الفقرة ١ - من هذه المادة الوثائق والمستندات والسجلات والملفات التي يتم الاحتفاظ بها من قبل الجهات الإدارية الرسمية العامة أو الجهات الأخرى لأعمالها واستعمالها الخاص أو التي لا يجوز تبليغها لذوي الشأن أو تسليمها للغير ، ويكتفى بالاشارة إليها بوضوح وبصورة محددة في استدعاء الدعوى .

المادة ١٥ - يقدم استدعاء الدعوى إلى رئيس الكتاب في المحكمة مع المرفقات المنصوص عليها في الفقرة ١ - من المادة ١٤ من هذا القانون وبعدد آخرين النسخ يكفي لتبليغها لكل من المستدعي ضده أو ضدهم إذا كانوا أكثر من واحد ، ويكتفى بتقديم نسخة واحدة للمستدعي ضدهم إذا كانوا من غير أشخاص الإدارة العامة الحكومية الذين ينوب عنهم محام واحد .

المادة ١٦ - يستوفى عند تقديم الدعوى إلى المحكمة الرسم الخاص بدعوى محكمة العدل العليا المنصوص عليه في نظام رسوم المحاكم .

المادة ١٧ - أ - للمستدعي ضده أن يقدم للمحكمة لائحة جوابية على استدعاء الدعوى خلال ١٥ يوما من تاريخ تبليغه الاستدعاء ورئيس المحكمة تخفيض هذه المدة بناء على طلب المستدعي أو تحديدها بناء على طلب المستدعي ضده وذلك لمدة لا تقل عن يوم ولا تزيد على عشرة أيام ويشترط في الحالتين أن يقدم الطلب معلا خلال المدة الأصلية لتقديم اللائحة الجوابية ، وينظر فيه في جلسة واحدة يعدها رئيس المحكمة للطرفين ليثبت كل منهما الأسباب التي أوردتها في طلبه دون غيرها .

وتبدأ المدة المخففة أو المدة الإضافية التي شملها التديد من تاريخ تبليغ الطالب موافقة رئيس المحكمة على الطلب .

ب - إذا كانت الدعوى مقامة على جهة أخرى من غير أشخاص الإدارة العامة في الحكومة فلا تقبل اللائحة الجوابية فيها إلا إذا كانت موقعة من محام استاذ بوكالة المستدعي ضده لذلك الغرض وتبليغه في جميع إجراءات المحاكمة في الدعوى وحتى صدور الحكم النهائي فيها .

ج - تسري على اللائحة الجوابية أحكام الفقرة ب من المادة ١٣ وأحكام المواد ١٤ و ١٥ و ٢١ من هذا القانون ويترتب على المستدعي ضده أن يقدم لائحته الجوابية مع المرفقات المنصوص عليها في المادة ١٤ المشار إليها .

د - تبلغ اللائحة الجوابية مع المرفقات بها للمستدعي وله حق الرد عليها خلال ٧ سبعة أيام من تاريخ تبليغها إليه .

ه - للمحكمة من تلقاء نفسها أن تدعو المستدعي دون دعوة المستدعي ضده للرد على استفساراتها أو تقديم إيضاحات تكفي لها أن ترد الدعوى إذا رأت أن لا وجه لاعتبارها .

المادة ١٨ - للمحكمة أن تكلف الطرفين في أي دعوى بغاية لديها أو أيا منهما تقديم لائحة إضافية أو أكثر لتوضيح أو تفصيل أي من الوقائع أو الأسباب الواردة في استدعاء الدعوى أو في اللائحة الجوابية عليه أو في الرد على هذه اللائحة سواء قبل المباشرة في نظر الدعوى أو في أي مرحلة من مراحلها .

محكمة العدل العليا

المادة ١٩ - ١ - لا يجوز لأي من المستدعي أو المستدعى ضده أن يقدم أو يورد أثناء النظر في أي دعوى أمام المحكمة أي وقائع أو أسباب لم تكن قد أدمجت في استدعاء الدعوى أو في الالتماسات الجوابية عليه أو في الرد عليها .

ب - تعتبر أي وقائع وأسباب أوردها أي من طرفي الدعوى مسلما بها من قبل الطرف الآخر إذا لم ينكرها صراحة وبصورة محددة في الالتماسات الجوابية بالنسبة للمستدعي ضده أو في الرد عليها بالنسبة للمستدعي .

المادة ٢٠ - للمحكمة أن تصدر أي قرار تهديدي تراه مناسبا في الدعوى سواء عند تقديمها أو بعد المباشرة في النظر فيها وذلك بناء على طلب معلل من صاحب المصلحة من الطرفين بما في ذلك وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتا إذا رأت أن نتائج تنفيذه قد تعثر تداركها والمحكمة أن تلزم طالب وقف التنفيذ بتقديم كفالة مالية وفقا لماتقرره من حيث مقدارها وشروطها لمصلحة الطرف الآخر ولغيره ممن ترى المحكمة أن عطلا وضرا قد يلحق بهم إذا ظهر أن طالب وقف التنفيذ لم يكن محقا في دعواه سواء بصورة كلية أو جزئية .

المادة ٢١ - تعتبر المرفقات الخطية التي يقدمها المستدعي إلى المحكمة مع استدعاء دعواه بمقتضى أحكام المادة ١٤ من هذا القانون ممثلة لبيناته الخطية في الدعوى ولا يجوز له تقديم غيرها أو غير أصولها إذا كان ما قدمه مع استدعاءه نسخا أو صورة مصدقة عنها، على أنه يجوز للمحكمة الموافقة على أن يقدم ببنات خطية أخرى أثناء المحاكمة إذا كانت ذات علاقة مباشرة بالدعوى ومجدية في إثباتها وثبتتها أن البينات الخطية التي يطلب إبرازها موجودة لدى إحدى الجهات الإدارية الرسمية العامة أو الجهات الأخرى وأنها قد رفضت تزويدها بها أو امتنعت من ذلك أو زودته بها بعد تقديم دعواه وكانت المدة القانونية لتقديمها قد انقضت عند تزويده بتلك البينات .

المادة ٢٢ - تحدد المحكمة موعدا للنظر في الدعوى في أقرب وقت وبعد انتهاء إجراءات تبادل اللوائح فيها أو انخفاض مدة المراجعة لذلك، وتبلغ ذلك الموعد للفرقاء في الدعوى .

المادة ٢٣ - ١ - إذا لم يحضر المستدعي أمام المحكمة في الموعد المحدد للمباشرة في النظر في دعواه أو تخلف من حضور أي جلسة من جلسات المحاكمة فيها دون عذر مشروع تقبله المحكمة فنظر المحكمة ردها، على أنه يحق لذلك الشخص تقديم دعوى جديدة .

ب - إذا لم يحضر المستدعي ضده في أي جلسة من جلسات المحاكمة في الدعوى دون عذر مشروع، فتجري محاكمته فيها بصورة غيابية على أنه يحق له أن يحضر جلسات المحاكمة التالية وأبداء الدعوى القانونية لا الواتعية .

المادة ٢٤ - تنظر المحكمة في الدعاوى المقابلة لديها مرانمة وبصورة علنية إلا إذا قررت من تلقاء نفسها أو واقبت على طلب أحد الفرقاء النظر في أي دعوى سرا وذلك بناء على مقتضيات المصلحة العامة .

المادة ٢٥ - ١ - يجوز أن له علاقة بدعوى قائمة لدى المحكمة ويتأثر من نتيجة الحكم الذي سيصدر فيها أن يطلب من المحكمة ادخاله في الدعوى كشخص ثالث فيها، فإذا اقتضت المحكمة بالأسباب التي قدمها وبيناته عليها أنه سيتأثر من الحكم على ذلك الوجه تقرر قبوله في الدعوى بتلك الصفة . ويترتب عليه عند ذلك أن يقدم إلى المحكمة لائحة بدعائه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تهيئه أو تبليغه القرار بقوله طلبه وتسري على هذه اللائحة أحكام المواد ١٣، ١٤، ١٥ من هذا القانون وأحكامه الأخرى المتعلقة بالاستدعاءات واللوائح .

ب - تبلغ لائحة الشخص الثالث إلى طرفي الدعوى، ولكل منهما الرد عليها خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغها إليه دون أن يعتبر مسلما بأي من الأسباب والوقائع الواردة فيها إذا لم ينكرها في رده أو لم يرد عليها أصلا .

ج - يدعى الشخص الثالث لحضور المحاكمة في الدعوى بعد انتهاء مدة الرد على لائحته، وتطبق عليه جميع إجراءات المحاكمة المنصوص عليها في هذا القانون، ويحق له تقديم بيناته ومرافعتها بعد انتهاء طرفي الدعوى من تقديم بيناتهم ومرافعاتها وفقا لأحكام هذا القانون .

المادة ٢٦ - ١ - عند مباشرة المحاكمة في نظر الدعوى يبدأ المستدعي بسرد وقائع دعواه كما وردت في استدعائه ويقدم بيناته لإثباتها وبعد ذلك يعرض المستدعي ضده أوجه دفاعه في حدود ما جاء في لائحته الجوابية ويقدم بيناته عليها، ثم تستمع المحكمة إلى المرافعة الأخيرة لكل من الطرفين مبتدئة بالمستدعي، وتصدر حكمها بعد ذلك في الدعوى بإجماع أو بأكثرية آراء الهيئة الحاكمة وذلك في الجلسة ذاتها أو في أي جلسة أخرى تنعدها لهذا الغرض وذلك خلال مدة لا تزيد على شهر واحد على أن يسجل المخالف رايه في الحكم خطيا .

ب - يكون حكم المحكمة في أي دعوى تنال لديها قلعيا لا يقبل أي اعتراض أو مراجعة بأي طريق من الطرق ويتوجب تنفيذه بالصورة التي صدر فيها وإذا تضمن الحكم إلغاء القرار الإداري موضوع الدعوى فتعتبر جميع الإجراءات والتصرفات القانونية والإدارية التي تمت بموجب ذلك القرار ملغاة من تاريخ صدور ذلك القرار .

المادة ٢٧ - لا يسمح طلب تأجيل النظر في أي دعوى لدى المحكمة لأكثر من مرتين اثنتين وللمدة التي تراها المحكمة مناسبة ويشترط في الطلب أن يكون خطيا ويستند إلى أسباب محددة ويعزز بالوثائق الخطية التي تثبت بها في ذلك التقارير الطبية في حالة المرض .

المادة ٢٨ - لا يجوز إسقاط أي دعوى لدى المحكمة إسقاطا مؤقتا أو تأجيلها لوقت غير معين .

المادة ٢٩ - إذا وقع خلاف في الاختصاص في أي دعوى بين محكمة العدل العليا ومحكمة أخرى فيتم تعيين المرجع للنظر في تلك الدعوى من قبل هيئة قضائية مؤلفة من رئيس محكمة التمييز رئيسا ومفوضية رئيس المحكمة وأحد قضاة اثنين من قضاة محكمة التمييز يعينهم جميعا المجلس القضائي .

المادة ٣٠ - عندما تصدر المحكمة حكمها النهائي في الدعوى تحكم فيه برسم ومصاريف الدعوى كاملة على الطرف الخاسر لها، وينصلها إذا خسر جزءا منها، وأما اتعاب المخانة فتقدرها المحكمة وفقا لما تراه متناسبا مع الدعوى والجهد الذي بذل فيها .

محكمة العدل العليا